

اسرائیلہ عقیدہ

۸۷/۵/۲

اسرائیلہ عقیدہ  
۸۷/۵/۲



$$\begin{array}{r} 19.41 \\ \hline 21.26 \end{array}$$


کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: سلاح الماضي في الاحكام الفقهی

مؤلف: حسن بن محمد جعفر (پیرکاشه الغضاد)

مترجم

شماره قفسه: ۱۹۴۱

۲۱۰۲۰۶

|       |                                  |
|-------|----------------------------------|
| خطی   | کتابخانه<br>مجلس شورای<br>اسلامی |
| ۱۹۰۴۱ |                                  |

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب السلام الماضي فی الاحقاق الکامی

مؤلف حسن بن شیخ جعفر (سکانت الفطای)

مترجم -

شماره قفسه ۱۹۴۱



جمهوری اسلامی ایران

نمار و ثبت کتاب

11.07

|       |                                  |
|-------|----------------------------------|
| خطی   | کتابخانه<br>مجلس شورای<br>اسلامی |
| ۱۹۰۴۱ |                                  |



مفرد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم وصلى الله على محمد وآله اعادة الامم وبعد  
 يقول لا تحقر من امة الا امة جعفر هذه رسالة وحجة احكام القضاء بنفع بها المبدء  
 الله وفروستهم بالسلم الماضى احكام الفاضى خلق الله الخلق لا يعبود  
 كاشفة الكنا بجهلها لولا خلقت الخ لا يعبودون ومن العلوم ان لا يعرفون  
 العباد ان لا يستغفروا بعد دعاءهم بخلفهم فكيف لم لا يبالوا بالهم والهم  
 بهم حتى يمتدوا في وسط الكلفة هذه الاضافة من انفسهم انهم وهم كسرة العقلة  
 هو الخوار المطلق والعباد الخ لا يملكه كون العلية الخ هو العباد ما ورد ان اجب  
 اذا لم يخلد الخ لا يملكه من غير من هذا هو معرفته ولا المعرفة من العباد  
 انهم السبب لوصول المعرفة انما هذا هو وصفه فثابت الخ كلفهم لا يبالوا بالهم  
 وغاية ذلك هو العلم والمعرفة وقد شرع الكلفة غايات انما كاشفة الالمعرفة  
 بظواهرها من الجاهل والكافة كما احسن ان يظهر ان العفو الغفور المولى في وسط  
 الكلفة حيث ان من انفسها امر وعصا نابع عليه وعفو وعفو عن وعفو عن  
 غايتها واطرافها والصفات الجمالية وصفه لجلال وكمال وبالجمل فخلق كل كلفهم من هذا  
 المعرفة العائدة الى انما تلك الصفات ثم انهم جعلوا كل عباد جعلوا واسطة منهم  
 وهو التيمم كما تفسر الحكمة ثم انهم في التيمم كتابا من امصدا انهم امر التيمم بصف  
 ولما لا عباد بصف العلم والفضاء كذا يفسر العلم العالم ولا يفسر العلم المبدء وقد  
 التيمم ما المراد من الاوصاف وان خالفهم الاشياء ونقص الغرض من بعث الانبياء  
 ثم ان الاوصاف لم يفسر في نفي خبرهم بما تكونوا من بصف العلم والامر بالرجوع اليهم  
 فبما القاضى العام للرجوع اليه السبابات والاحكام ولكنهم يخفون عن ذلك كما كان  
 المبدء ان هذا الصاحبه وحده في هذا الدعاء فخاب كان الربيعين ان يقول كما فعلوا  
 وينبغي ان يفسر في حكاية في قوله طاعة وعبرته ولا يفسر ذكره في حكاية  
 وحفظ الربيعين بصف من انفسها حيث لا يفسر من المصطفى انما كما يفسر اخره

خطي

دعوى

الكلية ايضا فاجتبه بصف من بين اهل العلم امر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 المنصوب فيكم وفاضل للتقوى وفصله ونصا في نصيب الخ من امام العصر وروى في  
 بين امام العصر لم يخفى من قبل لعلنا اوجرنا لصفه وعلنا بعدم فابلت في الجهد  
 الجامع للشرايط لهذا المنصب بل قد بقا ان بعد عتبة امام العصر لزوم الطرح والرجوع  
 بقا الكلفة بقض العقل الفاضى به لزوم الرجوع للعلم الجامع للشرايط الخ لا  
 منوه قطع المنصوب اليه وفي ارجاع امور المتبسة اليه بل قد دل الدليل العقلي على  
 تقديم العلم والرجوع اليهم فالا سألوا هذا الذكر فالا لعلنا يسوى الذين يعلمون للعلم  
 ما يعلمون وقالوا اني يهدى الخ احسن من ان لا يهدى فبين من ذلك لزوم الرجوع للعلم  
 الجهد في امصدا واحكامهم بالفا ففهم ولم ينجى والى على نصب الامر لم يفسر  
 فدللت الدلالة كاشفة ان شاء الله تعالى ثم على نصب الامر للعلم بل نصيبا لغيره  
 ثم على ما بين ان شاء الله تعالى وبالجمل فافهم والى على علم وعرف ولا يته وانما  
 حكوا بل العقل والعقل هو منصفنا انما من قبل الله تعالى بل يفسر في نفي  
 على الناس وكانوا ولم يعرفوا انما سر اعصا بذلك كاعصا تركم الرجوع للامر والامر  
 نصرتهم وغفرا ذلهم عنهم وعدم الرضا بحكمهم في هذا من الجاهل على الامر وان لم  
 يبلغهم بضرهم الامر وبالجمل بحكمهم انما سر تقدم وليس معنى التقديم عليهم الرجوع  
 اليه سببا لتمام احكامهم لاسفامة النظام بذلك ونشوء الامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر بقا النعم الانشائية ودليل الكلفة عليه وفيما نصيب هذه فذلك يحكي بها  
 ان شاء الله تعالى

دات

الفا هذه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وبعد  
 يقول الربيعين في هذا الاجل الكبير من شيوخ جعفران هذه رسالة القضاء والاشياء  
 التي كانت بها يعرف الخ فاجتبه كسرة المبدء والامر والنهي عن المنكر  
 انما جعلها بصف كسرة بن الواسطه والاشياء والاشياء في كسرة  
 القضاء القضاء احكام عديدة فافهم هذا سببا لتمام النعمة على جميع الخ



والجاء اذا لا شغل الكف في الجمع او اللفظ في بعض المعنى آخر يعرف بها كذا  
 اللغز والضمير في الشئ حقيقة شرعية او مثبتة شرعية ولا بد شرعية على الحكم بين الخيارات  
 الفصل بينهما او لا بد شرعية على ذلك وعلى الحكم على الوجهين بما يعلمون من الموضوعات  
 العادة كروية الهلال او من الموضوعات الخاصة كالحكم بالعرف والشرعية  
 للملك بستره وشرعية او لا بد شرعية على ذلك وعلى المصالح العامة من غير ان  
 اخذ لقاصد واجرا او ربحا او العرف والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في بعض  
 وتطهير المسما مستد ببيتها واما النظر في الوقوف على ما هو حفظ ما لا يفسد  
 والقابلية في ذلك والظاهر المعنى الثاني فلا يفسد الا فلا يفسد في الفاعل  
 قضا، فلا بد وبقيت فلا تاحتمل واجعل في الاصل والامر بالامر فلا يفسد في الاصل  
 من الناصب يقول وجعلت في الفاعل في الاصل والامر بالامر فلا يفسد في الاصل  
 وقد بقا لان هذه الامور وان لم يفسد في الفاعل فلا يفسد في القضا، ولكنها تفسد  
 هذا المذهب في شرعية فاعلم من نصب القضا، لزم في الامور العامة من الناصب  
 الا ان يفسد على خلافه فيكون ذلك لا يفسد في الحكم من باب لا يفسد ما يفسد  
 المذهب ايضا او بما لا بد من باب لا يفسد في الحكم بين الجمع والعرف في بعض  
 الحكم ذلك فلا بد من بيان في الحكم النص في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم  
 من نص الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم  
 الظاهر في الحكم بين الناصب والامر بالامر في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم  
 احتمل اعادة الفصل من ركنين في بعض جملته فصل الامور بدو وجعلته والشرعية  
 جميعها وجميعها فيها وقد قدم الفقهاء، ومن ذلك كذلك وقد يطلق القضا  
 على انفس الحكم من ذي سلطة ونفس الامام من غير الحكم الشرعي على الناصب  
 او على احد الخلق في مقام الدعوى او مقام الشك في موضوع الشك او انفسا  
 بعد الاطلاق فيقال القضا على القضا في الحكم الشرعي والظاهر في الحكم  
 يختص من ذلك بغيره وعلى القضا بالامر بفسخ الحكم الشرعي بالامر بالامر

خطي

معين او عام واسم القضا، والقضا في شئ الحكم والقضا في شئ الحكم والقضا في شئ الحكم  
 معنى قضا، وهو يفسد والقضا في شئ الحكم والقضا في شئ الحكم والقضا في شئ الحكم  
 القضا في شئ الحكم والقضا في شئ الحكم والقضا في شئ الحكم والقضا في شئ الحكم  
 فان يفسد فان يفسد فان يفسد فان يفسد فان يفسد فان يفسد فان يفسد فان يفسد  
 العمل في القضا في العمل في القضا في العمل في القضا في العمل في القضا في العمل في القضا  
 فان يفسد فان يفسد فان يفسد فان يفسد فان يفسد فان يفسد فان يفسد فان يفسد  
 والضبط والامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر  
 وبالاقرار بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر  
 وفي حكمه في كل امر كان حكما بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر  
 بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر  
 فلا يفسد في حكمه ولا يفسد في حكمه ولا يفسد في حكمه ولا يفسد في حكمه ولا يفسد في حكمه  
 القضا في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه  
 المذهب في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه  
 ذلك التمسك على فوضو حكمه والامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر بالامر  
 في كل كتابا وشرعية واما حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه  
 لان تنفيذ الحكم في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه  
 الحق في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه  
 بعد القطع في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه  
 وضبط في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه  
 الحكم في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه  
 الا ان الحكم في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه  
 قطع في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه  
 وهو في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه في حكمه

خطي











في حكمه والمفضل ذلك الاختلاف فلا بعد القول بحرية الترجيح الى المدة المتروكة للملك  
من المصلحة مقام اصلها والذين يلقون بغير ذلك في التبعين اوردوا في التبعين انهما مقار  
اختلافهما في ان لا يكون الترجيح ما مع الترجيح الواحد وهو المفضل في كل ما يترتب  
ان تعلم ان الفاضل قدما في كل حال فلو قلنا فاضلا او اخر من غير ان يكون مفضلا  
اخر لا يجوز ذلك لعدم ذلك المفضل مع عدم علم بالاختلاف في الترجيح في كل حال  
لغيره العادل ولم يفتقر الحكم كما لو لم يعلم بالفاضل والمفضل ففقد المفضل لما اختلف  
الحكم في هذا الموضع والى الميزان فلو قلنا بل لا يتم تقديم الفاضل مع الاختلاف فهو شرط على  
لا يجوز في شرطه الا ابتداء لانه الاستدلال في كل ذلك لعدم الدلالة ولم يثبت لهما على انهم  
تقديم الفاضل مطلقا والى الميزان العقلي في تقديم المفضل من غير ادخال المفضل  
اخر ما به الفاضل ولا ان الفاضل في الترجيح الى المفضل في كل حال من الفاضل  
بغير ادخال الفاضل على ان يفتح ذلك في كل حال على ما به الميزان على الترتيب العامة وعلى  
العلم بالانكسار وعلى اساس النظام وعلى التماس فيهما فاذ لا واقعة الانكسار فالمراد  
جلى الالهي في بعض الفاضل ان يفتح حكمه المفضل وان كانت فيه حكم المفضل  
لا يفتح مع وجود الفاضل اذ علم ان حكمه وقع على مخرج فواء وهو على طبقه من المخرج  
المعدل بل لو لم يعلم لاصلا على حكمه فاعدا ما يفتح المفضلة في المفضلة بل يفتح  
حكمه العالي اذ علم ان حكمه على طريقة ما يفتح به ويكون من قبل احاطة الحكم ولا يراعى  
حكم المفضلة في الحكم حتى ياتي ما يفتح في كل حال في المالك في المدة القصيرة من المصير  
عوم او مضمون من الله سبحانه ومن الله ومن الله ولا يفتح نصيب الترجيح لاحتياج  
على واحد من لوت في المصير على واحد بالحق المفضل على ما وان لم تكن منصوصا من قبل  
اهل التصريح في المصير على ما يفتح من الترجيح في المصير فلو لم يفتح في المصير فلو لم يفتح  
بالحكم في المصير فلو لم يفتح في المصير فلو لم يفتح في المصير فلو لم يفتح في المصير  
في المصير فلو لم يفتح في المصير فلو لم يفتح في المصير فلو لم يفتح في المصير  
في المصير فلو لم يفتح في المصير فلو لم يفتح في المصير فلو لم يفتح في المصير

ثانها

سابعها

خط

قد ذكر

في زمن الاثر في وقتها لانه ثمرة في الغيبة عدم بيع المصير عن من ترابها  
عليه الترجيح او غير ذلك كونه فاضلا عليهم ولا اعتبار في ظاهر الاصول بل هو شرط  
القاضي الذي لا يترتب لاجتهاد في الترجيح وقد يناقش في لزوم الاجتهاد في ذلك لاطلاق الآية  
فيم لا بد من كونهما في المصير او بالنظر في الشراعي لاجتهاد في المصير في كل حال  
لما حصر بطريق كونه في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
ثمرة فاضل في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
الفاضل المصير ولكن في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
فما في الحكم لا يتصور في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
انما في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
من المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
بما ان حكمه فاضلا في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
موجوب في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
بين المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
او فاضلا في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
والتي في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
المطلوب في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
وقد استدل بعض الاستدلال في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
مورد في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
على ان في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
منصوب في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير  
الوكلاء في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير

فاما















































[illegible]

وقد بين عبد الله بن موسى في حقه كيف اظهر له ان لا شيء كان الحكم فام مقام الخصال  
وغيره هذه العريضة قد بين الاستظهار على الحكم في اثنان من الكتب لاختلاف  
دعواه فلا حاجة الى التمهيد لها والذين المدونة من الوارث ان لا تكلف بين بين الاستظهار  
بالا بالذين بين بين كما لا يخفى البين المتضمن من ان هاتين بين الاستظهار  
في الزمان انما ثابته الحكم على وجهه من غير ان يملك ما لا يملك الذي لا يملك  
عدم ظهور المدونة فلا يلزم بالكلية على من ادعى ان لا يلزم الكفيل مطلقا وبين  
در اقله من المدونة ولوله القواعد ان لا يكون للمناظرة في قوله الحكم على القاضي بحيث ينفذ  
عنه بدونه مع ذلك فانه الزام للمدعي بالكلية على من ادعى حقه كماله ابله وقد يمتنع  
في ان الادعاء من غير ادعاء مستند في هذه ان لا يلتزم ان لا ينفذ في لوفه تمام الحكم  
مقام اعترافه في القول والحكم على القاضي بعد  
كان ان بعد احوال اذ هو الاول فان كان له في النظر في الزمان ان لا ينفذ ادعاءه فتم  
وعلى وان كان لا يلزم من وجهه لا وجه له بالاشارة الى اقل اثنين ونحوهما من بين  
عدها فان لم يثبت زمانا كذا الحكم ان لا ينفذ في الزمان الحكم على كذا على القاضي في ذلك  
يتم بين المدعي بين الاستظهار وانما يجوز ذلك في بعض احوال وان لم يثبت انما  
يجوز من غير وجهه ان لا يلزم من وجهه ان لا ينفذ في الزمان فتمت من المدعي قبل ذلك  
ويجوز على الزمان ان لا يلزم من وجهه ان لا ينفذ في الزمان الحكم على كذا على القاضي في ذلك  
فيتم الحق في قوله والذين المدونة من الحكم والقول ان لا يلزم من وجهه ان لا ينفذ في الزمان  
بالمدعي في قوله في غير حقه والذين المدونة من الحكم والقول ان لا يلزم من وجهه ان لا ينفذ في الزمان  
منه من وجهه ان لا يلزم من وجهه ان لا ينفذ في الزمان فتمت من المدعي قبل ذلك  
والذي يتبعه من الادعاء الثالث لتسوية الزمان ان لا يلزم من وجهه ان لا ينفذ في الزمان  
عده حقه بالكلية لمن يملكه كذا من الزمان في الادعاء وكذا في  
الحكم في غير الزمان المدونة من الحكم والقول ان لا يلزم من وجهه ان لا ينفذ في الزمان  
الحكم في غير الزمان المدونة من الحكم والقول ان لا يلزم من وجهه ان لا ينفذ في الزمان



















[illegible]

المجلد  
الثالث

الثامن

غیر

مستطاب

اشكال الى ان تصير مع ذلك المفعول الى ما هو عليه ذلك دامع قطع بالحق والتمتع  
فان تمتع وبكونه ملكا المانع لافطر الظاهر فليس عليه جند ومما دعى الكفاية  
من اهل الكتاب فيكون من الزمة وبعضهم مدعوا بان يقول بنية الزميين ان لا يراعي  
الامن قبل الزمان بل هو المفعول ومنها دعوى فدية الاسلام على الزنا بالفسخ فانها حلال  
الاصول وكان ذلك للثقة بغير دعوى التعرض والتمتع بجميع الصالحات بالفسخ من غير  
هذه الكلام فبعضها مدعوى من اهل المساجير على ان يخط بالنية لانها امر لا يكره  
قبولها اصل ثابت بالحق فليكن العمل بالنية الحارة بتبادره واستباحه على من  
العبادات العينية ليجوز حتى وانها هذا اللفظ فيلحق برؤية كالمقتضى والتمتع  
فهي مما لا يكره على ذلك فليس في حق العمل به موقوت والنية ايضا فاجتبه بذلك  
ومنها دعوى ملك الامراء من جهة كونها فاعل الشجر والسمير على التثوير وقوله  
اشكال بل فبقيا لا بد من اليقين ان لم نقل بالاحتياج الى اليقين والتمتع بين  
الشجر وبين الامراء ان يقال ان الالهي الترتيب بين الملك والتمتع بين الملك  
والتمتع بين ملكه الصالحين لا يوجب الاحتياج بينه وبين ملكه التمتع بين  
الملك بل ان يكون قربة الظاهر على التمتع يكون دفع التمتع وان قول الملك  
ينبغي قوله بنية وان كانت اليد ملكا بنية بين يدها لا سابقة بعينه لا خطا  
يقوم احتيا ليقبض اليها ملكه ليعلمها واحدا الى اليد الا ان فاعله لا يوجب فاعله  
اليها ملكا كما بين بينه ان بين على ما جاءه ولا يوجب ذلك قولنا دعوى في  
الزمن الاسلام قبل قولنا يجوز من الزمة فانه لا يفتقر اليقين وان كان هذا اصله كما  
امر من حق الله ثم ولا يملك الا قبل فبعضها دعوى الى اليد بالبرء بالتمتع فانه  
يجوز مدونه بنية واليمين كالحا الزمة وان كان الاصل مدونه وايضا صدق قول  
موقوف على يده فيكون الظاهر ان ملك بذلك من قبل الحاصلات يمكن القول بانها  
الي يمين كذا الزمة فبغيرها وكذا الامم والتمتع واليمين كادها  
منها على الاتباع على الاصطلاح لا يفتقر الي يمين دعوى ان الاحتياج الي يمين موقوف على

شعبه

سید تقی میر

ثبوت ما في حق من علم هذه المسألة الكبر في لو ثبت في غير كل موضع داره وهو من الظاهر على  
 الكلام من غير أن يخرج من الجملة الفاضلة بقوله الظاهر بعد قوله بعدنا فهو المولى والحق  
 في عاقله شرعاً في المسئلة يعلم فانه يصدق أن من دون بين ولا يثبت أن كان من الحق لا للحاكم  
 ولا للام لا لغيره بل ردعاً عن القول أن الشبهة ولا لغيره لا لغيره بل ردعاً عن القول أن الشبهة  
 في قوله من غير أن يخرج من الجملة الفاضلة بقوله الظاهر بعد قوله بعدنا فهو المولى والحق  
 في عاقله شرعاً في المسئلة يعلم فانه يصدق أن من دون بين ولا يثبت أن كان من الحق لا للحاكم  
 ولا للام لا لغيره بل ردعاً عن القول أن الشبهة ولا لغيره لا لغيره بل ردعاً عن القول أن الشبهة  
 في قوله من غير أن يخرج من الجملة الفاضلة بقوله الظاهر بعد قوله بعدنا فهو المولى والحق  
 في عاقله شرعاً في المسئلة يعلم فانه يصدق أن من دون بين ولا يثبت أن كان من الحق لا للحاكم  
 ولا للام لا لغيره بل ردعاً عن القول أن الشبهة ولا لغيره لا لغيره بل ردعاً عن القول أن الشبهة

المجلد  
الاول

الحجرات

天

غير انهم المتسوس عليه لان لا يعمل الامور من بين اليدين ما اعلنت النور بعد صعوده الى  
 اذ جعله كضيق انبياءه الذين اقبلوا اليه ونقص الحكم اشكال  
 الوحي الى اهل اليدين لا دارت الا بالاوراق الذين على جملها اولى سوام كان حشاها  
 سلم اليك انتم الذين على اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 وروا عن النبي قطعا ومع العلم بالحق من كان حقا ولم يكن من ذلك ان كان  
 التي وهو بعد وقيد الا باليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 والذين هم هرون والذين من الذين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 الثالثة يلزم من ان يكون الا باليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 الوارث هو ذلك الذي كان على اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 بلعد من حيث على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 الذي على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 الواسع من حيث على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 كما قال الذين من حيث على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 الوارث الذي منها الذين بها واما ذلك الذي قبله الذي على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 بها الذي على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 حيث جعلت تلك التي على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 والذين من حيث على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 وفيه من الذين على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 جميع لما كانا هرون من حيث على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 في السيرة وهو الذين اوتوا الحكم من حيث على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 بين الحكم والذين على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 الجميع من حيث على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على  
 بالكلية من حيث على اوراقه وكان اليدين من حيث على اوراقه وكان اليدين من الذي على

فصل في حكمه في الدنيا

في كتابكم الشريف















































































































































عليه السلام العرف بل هو كما نرى في ادخل من العرف فليس من شهادته  
فيمنع قولها ان كان لا يحضره الثاني فلو بدع الشاهد عليه بالثاني في الحق  
بغير ذلك لم يلزم جعلها سوية للعقود والاشهاد التي بين الشاهد عليه بالثاني  
حتى كذا او هذا من الوجه بين الشهادة عليه على غير قبل بالثاني  
في رد الشهادة عليه كما في جميع الشهادة بين المرددة والقبولة  
على الاظهر والقول الثاني القوي هو ان الاشادة قبول الشهادة العرفية من  
بعضها فانما ذلك ولا يبرهان الله من حيث لا خلاف لقوله في بعض النسخ ان  
قوله من في بين بالثاني شهادته او هذا انفسه او الدين والقرين وفي النسخ  
بالاثر والدين من العرف كما قد يجرى في كثير من احوال من المصنف في حق الشاهد  
والدين والرد في بعض الشهادة بالدين على المعسر هو محتمل اما اذا اراد  
الضمير الضمير او لا سيما لها حال انما انما لا يخرج الا في بعض على الاظهر  
في بين سويته الشهادة وقوله ان الدين والقرين وهذا امر محتمل  
وان دخل المالك من المدين في مكان من بين التبع بغير الاشادة في ظاهر النسخ  
بعضه في قوله لا يبرهان الله من حيث لا خلاف فليس كون الشهادة من العرف  
والعرف في معرفة وتبين كل من والدين الصدق والقرين للملك وتبين الذي  
اراد بعض من غير ما بين ومنه وفي قوله ان هذا الورد وتبين في هذا  
في قوله بل هو العرف بل ليس العرف في قوله انما من جملته بل هو العرف  
في قوله انما لا يبرهان الله في قوله بل هو العرف بل ليس العرف في قوله انما من جملته بل هو العرف  
في قوله بل هو العرف بل ليس العرف في قوله انما من جملته بل هو العرف

وَمِنَ الْمَنَافِعِ مَا يَدْعُونَ بِهِ عَلَى الْعَالَمِينَ لِقَوْلِهِمْ كُنَّا فِيهَا كُفَّارًا وَتَوَلَّوْا الْحَقَّ  
مِنَ الْوَالِدِ الْوَافِقِ وَمِنْهَا شَهَادَةُ الصِّدْقِ فِيهِمْ كَمَا هُنَا كُنَّا فِيهَا كُفَّارًا  
وَالْوَالِدُ الَّذِي فِيهِمَا وَاعْتَمَادُ عَلَيْهِمَا فِي شَهَادَةِ الْبُشْرَةِ عَلَيْهِمَا وَكَانَ  
الْمُشْجِرُ رَجَبِي الْمُنَافِقُ فِي الْقَوْلِ الْعَوْدُ وَالْحَقُّ وَالشَّامَةُ دُخُولُ هَذَا الْفَرْقِ  
الْمُتَّحِدِ فِي شَرْعِيَّةِ الْوَلَدِ بِمَقُولِ شَهَادَةِ الْوَلَدِ وَكَانَ شَهَادَةُ الْبُشْرَةِ  
وَلَا يَكُونُ شَهَادَةً وَتَقَرُّ وَلَا يَكُونُ بِهَا الْخُذْلُ وَمَا لَمْ يَتَّحِدْ الْكَلِمَةُ فَطَرَفُهَا  
لَا يُلِيمُ وَبَعْدُ يَكُونُ هَلَاكُ الشَّاهِدَةِ بِالْكَذِبَةِ لَا مَقْلُهَا وَأَجَبَتْ عَنْهَا أَوْ كُنَّا فِيهَا  
عَابِدِينَ وَجَبَتْ قَوْلُ الْأَنْبِيَاءِ كَرَاهَةُ الْعِبَادَةِ قَالُوا لَا تَزَكُّوهُ وَمَعْلُومُ الْخُصْمِ  
شَاهِدًا بِمَا نَطْلُقُ الْحُجْمَ لَا يَنْفَعُ لَكَ نَفَاذُ الْبُشْرَةِ فِي شَهَادَةِ هَرَمٍ مَقُولِهَا الْبُشْرُ  
أَمْ لَا فَطَرَفُهَا لَا يَنْفَعُ بِهَا كَالْإِشْرَافِ عَلَى الْعَمَلِ بِقَوْلِ الْإِسْرَافِ بِمُسْتَهْلِكِ الْفَرْقِ  
الْكَلِمَةِ فِي الشَّاهِدَةِ وَالْإِشْرَافُ أَوْ كَلِمَةُ مَعَ عَدَمِ الْخُصْمِ وَالْإِشْرَافُ أَوْ كَلِمَةُ  
يُجْعَلُ الْقَوْلُ دُخُولُ الْحُجْمِ كَيْفَ يَكُونُ لِلزَّمَنِ فِي الْحَقِّ الْبُشْرَةُ وَالْخُصْمُ بِالْمَقُولَةِ أَوْ  
الْبُشْرَةِ عَادِمٍ بِقَوْلِ شَهَادَةِ فِيهِ هَذَا كَمَا كَانَ الْمَوْجِبُ مِنْ تَجَرُّدِ شَهَادَةِ الْبُشْرَةِ  
فِي بَعْضِهَا مَقُولًا وَبَعْضُهَا نَفَاذًا لَمْ يَكُنْ شَهَادَةً وَلَا فَرْقًا هَذَا الْقَوْلُ وَالْأَوَّلُ هَذَا  
عَدَمُ الْقَوْلِ فِي بَعْضٍ مُضَعْفُ الْخُصْمِ وَمَا رَوَيْتُ الْقَوْلَ الْعَادِيَّةَ فِيهَا  
لِلْبُشْرَةِ الْوَلَدِ وَالْبُشْرَةِ مَقُولًا فِيهَا الْمَقُولَةُ الْوَلَدِيَّةَ وَكَانَ كَيْفَ هَذَا الْخُصْمِ  
هَذَا الْوَلَدِيَّةَ لَمْ يَكُنْ الْحَقُّ فَمَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِشْرَافِ أَوْ عَدَمِ الْمَقُولَةِ  
الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ لِمَسْأَلَةِ الْقَوْلِ الْكَلِمَةُ كَثْرًا وَجَاءَ وَأَمَّا الْخُصْمُ فَخُصْمٌ شَرًّا بِطَرَفِ  
وَلَا عَرَفَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهَا حَقٌّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ مِنْهَا فَهَلْ كَرَاهَةُ الْإِشْرَافِ فِي الْبُشْرَةِ  
فِي الْبُشْرَةِ بِمَقُولِ الْبُشْرَةِ لَوْ كَانَتْ هَكَذَا لَمْ تَكُنْ بِشَيْءٍ مَعَ الْوَلَدِ مِنْ هَذَا الْخُصْمِ  
شَهَادَةِ الْبُشْرَةِ فِي الْوَلَدِ بِمَا كَانَ عَابِدًا بِطَرَفِهَا وَكَانَ كَلِمَةً لَا يَكُونُ  
أَوْ كَلِمَةً وَكَانَ بِطَرَفِهَا سَلَامَةً لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَدَمُ الْوَلَدِ وَكَانَ أَوْ كَلِمَةً  
بَعْضُ الْوَلَدِ الْوَلَدِيَّةَ بِطَرَفِ الْوَلَدِ وَكَانَ الْخُصْمُ بِطَرَفِ الْوَلَدِ

[illegible][illegible]











[illegible][illegible][illegible]























































فلا يلتزم بالحقون فان ذلك يقال فيها دة ميت و يلحق بالفاسق طرق الهربة  
 والتردية ما عدا ذلك التهام فان التهمة من جهة الشهادة قطعها ولا يحصل  
 بغيرها بغير حكمه كونه من غير ذلك ولو ان الفاسق الطاهر بعد الاقامة  
 فعاد الى العمل الزا الاظهر من الحكم فيها وتسلط على قبول الشهادة العلنية  
 وهذا لا يخرجه من ذلك العمل فان الاتفاق قد ورد في الخبرين من انهما شهدا  
 في حكمهما ذلك الخلف في الدماء بالشيعة وفي الحد المشترك بين حق الادوية  
 حتى ان الله سبحانه وتعالى لم يجرهما ان يلقوا لا يقبل بسقوط لان الحد يدره مطلقا بل  
 حتم القصاص لو قلنا ان من الحدود دخول بالقرى لعدم الفرق بين الحق  
 القاصي لا يقتضيه العمل الخفيف من بين الحق الخفيف لا يبين انما على الاستيفاء  
 لعودة الاضحية بحمله والظاهر عدم السقوط ثانيا بغيره لو شهدا من غير انفا  
 قبل الحكم فاشهدوا على ما لم يكن الحكم الحكم كمالا بغيرها انما هما  
 مشركا بل محتملا لعود الشاهد بعد قبول الشهادة في الحكم للمقتضى منها وهو  
 بل الحكم فيها دة ميتة حصة شريك في الدماء الارضية الاظهر واحتمل بعض القول  
 في حصة الشريك لعدم كونه شريكا في حصة الشهادة وهو حسن بغير ما قدما  
 لان شريك بين الحكم بينهما ولم يلحق كل من شريك في الوارد من خبرا  
 او من او غيرهما كما يلحق بالوارد من خبر من المستقل اليهم فانها الوجه الثاني  
 عن الشهادة قبل الحكم وقد يطل منها وتكونا الوتر في دة ميتة  
 حكمهم القاصي من ذلك لا يراجع بقسمة للشك في دخول الشهادة المرجوع فيها  
 تحت ادلة الشهادة التي لا يفرق فيها المرجوع الفرض ولو بقيت الادلة  
 ولم يجر العمل بالعضد بقوله الاضحية في الشهادة اذا شهدوا على رجل من جمل  
 عن شهداء دة ميتة وقد قضى على الرجل من جملها ما شهدوا به وروى وان لم يكن قضى  
 طهرت شهداء دة ميتة ولم يجر العمل بالشهادة المرجوع شامل حال الزدود  
 القطع في الرجوع على القطع لا يرجع لاحد القطع على الاخر بل الاجماع

بطرق العلق  
 لا يقتضيه

للاول

للاول فان اعترض ارجاعه بالكدن كان فاسقا واخيرا في قول شهداء دة ميتة كذا  
 عمود العدل وان اظهر الخطأ والاشتباه قبلت شهداء دة ميتة وفي تلك الشهادة  
 ان موضوعها كان لو كان معروفا بالقطعة والعدل بل لو كان في ذلك الشهادة  
 بعينها قبلت عند حكم آخر بل عند ذلك الحاكم على ما يلزم من ذلك الجمل على كل  
 بعض الاضحية و قد شهدا دة ميتة بل لو عادوا وهما ذكرا لم يخرجه من قبس عن ابي جعفر  
 خالف في ذلك من غير وجه بل عند ذلك لا يخرجه من قبس قطع به حذا كان بعد  
 ذلك جاء الشاهدان رجلان فقلنا لا هذا الشاهد قبلت الذي قطعوا به وانما  
 اشبهنا ذلك في هذا فقطع عليها ان عرفت انما نصف الدية ولم يجر شهداء دة ميتة على  
 الاخر وهو جرم اعلم استدل به شهداء دة ميتة فقلنا انما نصف الدية او على ما بعد الحكم  
 دة ميتة التوبة ان شهدا عندنا بشهادة ثم عثر بها اخرا بالاولى واخرها الاخرى  
 والاخرى على ما كان باخذ بالاولى الكلام دون آخر على ما بعد الحكم بغير غيره الاتفا  
 على نقص الشهادة بالرجوع قبل الحكم ولو كان مستورا الزمان وشبهه كان اخرها  
 بالكدن معروفا للقدف ولما دعوا الفاسق او الاشبهه قبله عروفا ايضا ونسب  
 الشيخ في ذلك شهدا وجرهما ان الحكم كان التعجيل كان عليهم الجسر والاشتباه  
 الاحتياط في ذلك فعملوا بالاعلان الفاسق معروفا ومعتبر معروفا لا جوار  
 عن نفسه على الاول من شهداء دة ميتة وعلى الثاني لا رد لادلة وبل هو عدم  
 ان يثبت على الخلف في دة ميتة وما ورد في من لم يجره عن الصادق  
 عجلت دة ميتة اربعة شهداء او رجلين باثباتا من رجوع احدهم بعد ما قبل الرجل  
 فقلنا ان قال الرجوع او غير من خبره او غير الدية وان قال عدلت قبل فخره  
 على المقتضى او غير من خبره او غير دة ميتة الجاهل والناهي ورجوع الشاهد  
 الحكم والاستيفاء ولفظ الحكم لم يلفظ الحكم للاصل الا يستحق في احواله  
 الفرض واللاجماع المتقول بل لا يحصل في ذلك ما بات المتقدمة في الدالة على  
 الشهادة الشاهدان الاول ولا يرد انكار بعض الاقران فلا يجمع ولا يثبت فيهم

فلان انما ارادوا ما كان قاصدا وجرهما نظرا لئلا ان الرجوع كان شفع  
 بطلان ما استند اليهم من الشهادة لان الرجوع اخرا من الاول ولا يرد  
 الحكم بسقوط الحق اذا رجعا مصادرة وحلها القصاص فيها مرجع الفارق  
 لا مكان سقوط القصاص بالشيعة دون الحق اعلى حكمه بان ذلك على الخلف  
 والابق لونه الثاني واصل ذلك في الجماع باثباتا قبله من الشهادة  
 جملة شاهد الزور قال ان كان الشاهد قاصدا بعد رجوعه فاصح وان لم يكن  
 قائما حين بقوله ما اتفق من مال الرجل وجرهما في الشهادة الزور فخر الرجوع  
 الشهادة للشاهد اخرا فقلنا ان العذر دة ميتة ولو شهدا لو ثبت الرجوع دون  
 الاول فقلنا ان الاضحية ترجح بان شهدا في الزور لا يثبت العلم بها عند  
 الحكم بالفرق بين القاصدين في ظاهرهما في احوالهما فلا يفرق بين الزا وبين  
 يعمل الاضحية والاحكام لا تفرق بين الشاهد والاحكام لا تفرق بين الشاهد  
 وان الحكم قد نفذ بالاجتهاد فلا يفرق بين الاحكام والشهادة انما يثبت الحق  
 فلا يفرق بين الاحكام والاحكام لا تفرق بين الاحكام والشهادة انما يثبت الحق  
 تبين شهادة فلا يفرق بين الشهادة الاولى ولا اقرار ولا يفرق بين الحق والاحكام  
 ولا شهادة خاسمة لا رجوع الشاهد من شهدا دة ميتة وكان اعظمه وبقولا  
 ارجع ما وجبنا القصاص ما استوفينا قالوا ليعرفنا ذلك انفسهم من ان  
 قالوا انما كانا نعلم الدية او لم نعلم الدية او لم نعلم الدية لاننا شهدا بشهادة  
 ولا لا يثبت باثباتا على العاقل وشهدا على ما بعد الحكم بالاولى ولو كان بعض  
 عذرنا بعد اخطا انما المقتضى بالحق القصاص على الاضحية بعد رجوعه  
 ترى الدم قبل القاصدين بالجماع و قد الفاصلة بين صاحب الزور والشاهد  
 خيرة الرافق قد رجعا فيهم ولو لم يفرق بين الشاهد والشاهد في الاثام بالثبوت  
 لا تفرق بين الشاهد والاحكام لا تفرق بين الشاهد والشاهد في الاثام بالثبوت  
 على اذن الدية من عرفت وشهدا بعد اخطا على الحكم الاجماع على ما

فلان انما ارادوا ما كان قاصدا وجرهما نظرا لئلا ان الرجوع كان شفع  
 بطلان ما استند اليهم من الشهادة لان الرجوع اخرا من الاول ولا يرد  
 الحكم بسقوط الحق اذا رجعا مصادرة وحلها القصاص فيها مرجع الفارق  
 لا مكان سقوط القصاص بالشيعة دون الحق اعلى حكمه بان ذلك على الخلف  
 والابق لونه الثاني واصل ذلك في الجماع باثباتا قبله من الشهادة  
 جملة شاهد الزور قال ان كان الشاهد قاصدا بعد رجوعه فاصح وان لم يكن  
 قائما حين بقوله ما اتفق من مال الرجل وجرهما في الشهادة الزور فخر الرجوع  
 الشهادة للشاهد اخرا فقلنا ان العذر دة ميتة ولو شهدا لو ثبت الرجوع دون  
 الاول فقلنا ان الاضحية ترجح بان شهدا في الزور لا يثبت العلم بها عند  
 الحكم بالفرق بين القاصدين في ظاهرهما في احوالهما فلا يفرق بين الزا وبين  
 يعمل الاضحية والاحكام لا تفرق بين الشاهد والاحكام لا تفرق بين الشاهد  
 وان الحكم قد نفذ بالاجتهاد فلا يفرق بين الاحكام والشهادة انما يثبت الحق  
 فلا يفرق بين الاحكام والاحكام لا تفرق بين الاحكام والشهادة انما يثبت الحق  
 تبين شهادة فلا يفرق بين الشهادة الاولى ولا اقرار ولا يفرق بين الحق والاحكام  
 ولا شهادة خاسمة لا رجوع الشاهد من شهدا دة ميتة وكان اعظمه وبقولا  
 ارجع ما وجبنا القصاص ما استوفينا قالوا ليعرفنا ذلك انفسهم من ان  
 قالوا انما كانا نعلم الدية او لم نعلم الدية او لم نعلم الدية لاننا شهدا بشهادة  
 ولا لا يثبت باثباتا على العاقل وشهدا على ما بعد الحكم بالاولى ولو كان بعض  
 عذرنا بعد اخطا انما المقتضى بالحق القصاص على الاضحية بعد رجوعه  
 ترى الدم قبل القاصدين بالجماع و قد الفاصلة بين صاحب الزور والشاهد  
 خيرة الرافق قد رجعا فيهم ولو لم يفرق بين الشاهد والشاهد في الاثام بالثبوت  
 لا تفرق بين الشاهد والاحكام لا تفرق بين الشاهد والشاهد في الاثام بالثبوت  
 على اذن الدية من عرفت وشهدا بعد اخطا على الحكم الاجماع على ما

فلا























[illegible][illegible][illegible]







اية الجوز ان شاء ثم قال ولان ثبوت الحكم في الفعلين المتشابهين يقتضي احبا باحد المتدين وذلك  
 يقتضي احبا بفعل كل منهما بل لا عن الاثر انما وقد صرح بالضمين في باب والدين ايضا  
 اخلفها فيما اذا ورد خبران متعاضدان لا يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح احدهما على الاخر فذهب  
 الشيخ في العدة والاستعداد للحق في المعادرج والعلامة في باب وصلا حبل العالم فيرد الى الجنبين  
 في العمل بالجملة شاكرا عن التبعين بينين والثاني انما في بكون الوادي واليمين في في العالم لا  
 تعرف في ذلك خلافا من الاطحاب وعليه اكثر اهل الخلاف انهم ونسبة بعض لان مثل الجنبين  
 وفي بعض شروح باب هو مذهب الجمهور وذهب بعض العامة في حكم عند الى انها تنافي  
 ويرجع الى الاصل وحكي عن الاخبار بين التوقف للقول الاول الذي عليه المصنف وجوه منها  
 ان قول الأكثر المستند بما في العالم الطاهر في الاجماع وهو محتمل وقد تناقضنا ذكرنا  
 بين على امثلة الجنبين كاطن في قوله المسائل وهو محتمل بل في العالم في خلاف بل بعد  
 العلم به وهو محتمل فلا يخفى وان قلنا بخلاف الاجماع المنقول ودعوى اعادة في الخلاف مما  
 ذكره يحتاج الى دالة وليس وفي بعض شروح باب ولا يمكن المشك بالاجماع بان ين كل



مكتبة  
 دارالعلوم  
 ١٣٤٥  
 ١٣٤٦  
 ١٣٤٧  
 ١٣٤٨  
 ١٣٤٩  
 ١٣٥٠

(٢٥) مقتضى قوله  
 (٢٦) مقتضى قوله  
 (٢٧) مقتضى قوله  
 (٢٨) مقتضى قوله  
 (٢٩) مقتضى قوله  
 (٣٠) مقتضى قوله



